

Distr.  
GENERALS/23777  
2 April 1992  
ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH

UN LIBRARY

APR 03 1992

UN/SA COLLECTION

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام المقدم الى مجلس الأمن  
وفقا لقرار مجلس الأمن ٧٤٣ (١٩٩٢)

١ - في الفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٧٤٣ الخاص بقوة الحماية التابعة للأمم المتحدة والذي اعتمدته المجلس يوم ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٢ ، طلب مجلس الأمن

"من الأمين العام أن يقوم على الفور بوزع عناصر القوة التي يمكن أن تساعد في وضع خطة تنفيذية للوزع الكامل للقوة في أقرب وقت ممكن لكي يوافق عليها المجلس ، مع ميزانية تساعد على أن تقدم الاطراف اليوغوسلافية أقصى قدر من المساهمة في تغطية تكاليف القوة ، وتكفلان بكل السبل الاخرى اتساع العملية بأقصى قدر من الكفاءة وفعالية التكاليف ."

وفي الفقرة ٦ ، دعا المجلس الأمين العام أيضا الى "تقديم أول تقرير عن إنشاء القوة خلال شهرين من اتخاذ هذا القرار" . وهذا التقرير مقدم وفقا لهذه الاحكام من القرار المذكور .

٢ - وقد وصل الى بغداد في يوم ٨ آذار/مارس ١٩٩٢ قائد القوة الفريق ساتيش نامبيار ، ونائب فريق القوة اللواء فيليب موريون ، ومدير الشؤون المدنية السيد سيدريك ثورنبري ، ورئيس هيئة الاركان العميد لويس مكنزي ، والموظف الإداري الاول السيد كيث والتون ، مع آخرين من كبار أعضاء القوة . وبعد مشاورات مبدئية هناك وفي زغرب ، خصوصا بشأن المساعدة التي يمكن أن تقدمها مختلف الاطراف اليوغوسلافية ، انتقلوا الى سراييفو وأقاموا مقرا للقوة هناك يوم ١٣ آذار/مارس . وخلال تلك الفترة ، أوغد قائد القوة أفرقة للاستطلاع تتألف من قادة القطاعات العسكرية وكبار ضباط الشرطة وكبار منسقي الشؤون المدنية الى القطاعات الاربعة التي تقع في المناطق الثلاثة التي تحميها الأمم المتحدة . وبعد تقديم تقاريرهم الاولى في سراييفو يوم ١٤ آذار/مارس ووصول الافرقة المتقدمة من العناصر العسكرية ، بدأ استطلاع أشمل في جميع القطاعات الاربعة يوم ١٦ آذار/مارس ، ثم عادت الافرقة لكي تقدم تقريرها يوم ٢٥ آذار/مارس .

٣ - وخلال مناقشات قائد القوة مع السلطات في بلغراد وزغرب وسراجيفو ، أكدت كل منها مساندتها المخلصة للقوة ، وحثت على أن يكون الوزع بأقصى قدر ممكن وبأسرع ما يمكن ، للمساعدة في تثبيت حالة حرجة جدا . وفعلًا كانت الأنباء تأتي يوميا عن انتهاك وقف إطلاق النار واستمرار التوتر في عدد من المناطق حتى بعد وصول العناصر المتقدمة للقوة ، وما تزال الحالة في هذا الوقت بعيدة عن الاستقرار . وفيما يتعلق بالمساهمات التي يمكن أن تقدمها الاطراف اليوغوسلافية ، قيل للغريق نامبيار أن كل طرف منها يعاني بطريقته الخاصة من عواقب اقتصادية شديدة نتيجة الصراع والاحداث الأخرى الأخيرة . وذكرت الاطراف أنها رغم التزامها الكامل بتنفيذ القرار ٧٤٣ ورغبتها في المساهمة كثيرا في دعم القوة ، فليست لها غير إمكانيات محدودة . وترد في الفقرات من ١٠ الى ١٣ أدناه المساهمات التي عرضتها الاطراف اليوغوسلافية .

٤ - وفيما يتعلق بخطة تشغيل القوة ، أكد الغريق نامبيار بعد تقارير تلقاها من كبار العسكريين ورجال الشرطة والعناصر المدنية في فريقه ، وبعد مناقشة جميع جوانب المسألة مع الاطراف المعنية ، التصور الأصلي الوارد في تقريره بتاريخ ١٥ شباط/فبراير بصيغته التي اعتمدها مجلس الأمن . بيد أنه أفاد بإمكانية إجراء تغييرات معينة في الوزع دون مساس جسيم بتنفيذ الولاية .

٥ - أما عن العنصر العسكري ، فقد أكد الاستطلاع المفصل الحاجة الى إسناد ١٢ كتيبة كما كان مقررا أصلا : إثنان منها في القطاع الشرقي ، وأربع في القطاع الغربي ، وثلاث في القطاع الشمالي ، وثلاث في القطاع الجنوبي ( انظر S/23592 ، الفقرة ٣٠ ) . وستقام قواعد إدارية في بانيا لوكا وبلغراد وزغرب . وسيكون مقر المهندسين الحربيين مبدئيا في القطاع الغربي ، وسيتولون مهام خطيرة هي تطهير الألغام في القطاعين الغربي والشرقي في وقت واحد . وستنتقل القوة بعد نحو شهرين الى القطاعين الشمالي والجنوبي . وسيكون مقر كتيبة مهندسي الإنشاء في بانيا لوكا ، وستدعم كافة القطاعات الأربعة . وليس متوقعا أن يطرأ تغيير على أعداد وطبيعة مهام المراقبين العسكريين المسندين الى القوة .

٦ - أما عن عنصر الشرطة ، فقد انتهى قائد القوة بعد مشاورات مع مدير الشؤون المدنية ومفوض الشرطة الى ضرورة استبقاء المجموع الأصلي لرجال الشرطة وعددهم ٥٣٠ شرطيا . بيد أنهم اقترحوا لتخفيض التكاليف عدم وزع سوى ٣٢٠ شرطيا على نحو ٢١ موقعا في المرحلة الأولى . وحتى ٣٠ آذار/مارس كان قد أقيم مقر وثلاثة مقار قطاعية ، فضلا عن مكتب للاتصال ، وجرى توزيع نحو ١٠٠ شرطي وإن أمكن ذلك يجري حتى الآن بدعم

سوقي محدود . وستنقل المقار القطاعية الخاصة بموظفي الشؤون المدنية والشرطة العسكرية حيثما أمكن مع مقر العنصر العسكري . وسيظل عدد رجال الشرطة الموزعين موضع المراجعة الدائمة .

٧ - وفي هذا الصدد ، وبعد مراعاة المهام التي سيتولاها عنصر الشرطة ، خصوصا مع عنصر الشؤون المدنية والوكالات الإنسانية في المناطق المحمية ، أقلقني كثيرا استمرار أخبار عمليات الطرد الجماعي وأشكال أخرى من القهر ضد طوائف معينة في الجانبين . وقد وجهت مع المغوض السامي للاجئين السيدة أوغاتا بيانات قوية إلى الأطراف المعنية في هذا الصدد .

٨ - وفيما يتعلق بموظفي الشؤون المدنية ، أكد الاستطلاع حاجتهم إلى كثرة التنقل في أنحاء المناطق المحمية بسبب الحالة المشحونة بالمخاطر عقب الصراع وكثرة المشاكل الناشئة هناك . يضاف إلى ذلك أن جميع الأطراف أكدت على ضرورة أن تقدم القوة معلومات موضوعية ونزيهة في هذا الوضع الملتهب ، وأكدت أهمية البرنامج الإعلامي للقوة . وسيجري هذا بالتعاون وثيق مع مفوضية اللاجئين نظرا لمئات الآلاف من المشردين الذين يأملون في العودة إلى ديارهم . ويمكن أن تصبح حركة التنقلات الداخلية ضرورية من أجل إسناد موارد أخرى إلى هذه المهمة الخاصة للشؤون المدنية . بيد أنني انتهيت بعد مراعاة الحاجة الحتمية إلى الاقتصاد إلى إمكانية تخفيض ملاك الشؤون المدنية بنحو ١٥ في المائة ، مع تخفيضات في معدل وظائف معينة ، وبذلك جعل عدد الفنيين قاصرا على ٣٣ شخصا .

٩ - وفيما يتعلق بالأعضاء المدنيين في إدارة القوة ، سيلزم ١١ مكتبها مقرها سراجيفو وبلغراد وزغرب وبانيا لوكا ، وفي المناطق المحمية الأربعة للقوة وفي موستار وبيهاتش ودوبروفنيك ، لدعم المراقبين العسكريين . وستكون مهمة إسناد هذه البعثة الضخمة الموزعة في مواقع كثيرة باهظة للغاية . ورغم ذلك ، وبعد استعراض الحالة على الطبيعة ، أبلغني قائد القوة بإمكانية تقليل ملاك الموظفين الإداريين ٥ في المائة .

١٠ - أنتقل الآن إلى السلع والخدمات التي تقدمها الأطراف اليوغوسلافية بالمجان إلى الأمم المتحدة . فقد عرضت أماكن إيواء كثيرة بالمجان عدا صيانتها . على أنه لا يوجد سوى ٣٠٠ مكان مناسب للنوم في مناطق الأمم المتحدة المحمية التي تتوزع فيها قسوات عاملة ، وأغلبيتها الساحقة تحتاج تجديدا واسعا . وينبغي أن يضاف إلى ذلك ١٥٥٠

مكانا للنوم في أكواخ شكنة برافو (في بلغراد) وفي أكواخ شكنة زولو (في زغرب) ، على أن ٤٠٠ من هذه الشكنات مخصصة للإيواء العابر ولا تخفف من حاجات الإيواء في المناطق التي تحميها الأمم المتحدة . ونظرا لأن أماكن الإيواء المناسبة أقل مما افترضته التقديرات الأولية للتكاليف المرفقة بالوشيقة S/23592/Add.1 ، اتضحت ضرورة قبول إيواء القوات في خيام لفترات أطول مما كان متوقعا أصلا ، ثم نقلها تدريجيا إلى مبان جاهزة قبل بدء الشتاء القادم . وفي هذه الظروف ، ونظرا إلى قصور مستويات الإصحاح في أماكن الإيواء العسكرية المعروضة ، وإلى كثرة نقاط الحراسة ومواقع المراقبة المنعزلة التي لا بد للقوة من إنشائها ، ستكون الحاجة إلى الإيواء في المباني الجاهزة كبيرة ، رغم إمكانية التوفير بمقدار ٧,٧ في المائة . وفيما يلي تقدير للمنشآت الجاهزة اللازمة في حينها :

(أ) أماكن لإيواء ١٠٠ ٣ موظف ؛

(ب) أماكن إيواء/واغتسال/ومرافق للطبخ لفاية ١٣٢ نقطة حراسة و ١٠٠ موقع للمراقبة ؛

(ج) مرافق لاغتسال ٠٠٠ ٤ موظف ؛

(د) أماكن لإيواء ٥٥ مقرا (للقطاعات والكتائب والسرايا) من مجموع ٧٣ مقرا ؛

(هـ) مقر قطاعي واحد للشرطة المدنية للأمم المتحدة .

١١ - وإضافة لما تقدم ، أتاحَت السلطات الاتحادية للقوة مبنى للمكاتب في وسط بلغراد أمكن استخدام طابقين فيه لمكتب الاتصال والدعم السوقي اللازم هناك . وفي زغرب ، أتاحَت السلطات الكرواتية بالمجان أيضا حيزا لمكتب اتصال القوة . وفي البوسنة - الهرتسكوفينا ، أتيح مبنى للمقر في سراجيفو يسع ١٧٥ مكتبا هناك ، بدون إيجار أيضا . كما أتيحَت مرافق إدارية بالمجان في بانيا لوكا وبلغراد وزغرب .

١٢ - وفيما يتعلق بالنقل ، قدم جيش يوغوسلافيا الشعبي وسلطات بلغراد ٨٤ مركبة من مختلف الانواع لفترة اولية مدتها شهران لتلبية بعض احتياجات الفريق المتقدم . وقدم الجيش الكرواتي ١٤٠ مركبة لفترة مماثلة . وحتى تاريخه ، تبدي السلطات تمنا عن تمديد فترة القرض . وقدمت سلطات بلغراد أيضا بعض الباصات في أول الامر لنقل الافرقة المتقدمة والشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة الى داخل المناطق التي تحميها الأمم المتحدة . وفي هذا الصدد ، يجدر بالذكر أن عددا من الوحدات بحجم السرية سيميل الى مسرح العمليات بدون أي مركبات على الاطلاق . وستصل كذلك كتيبة من المشاة . وثمة جهود تبذل لتأمين وسائل نقل عسكرية لهذه الأخيرة من عدد من المصادر الممكنة . وإذا ما فشلت هذه الجهود فلا بد حينئذ من شراء أو استئجار مركبات مدنية الطراز من أنواع كثيرة مختلفة تشمل شاحنات من وزن خمسة أطنان . وعلى العموم ، فإن التقدير الحالي الذي وضعه قائد القوة يحدد الحاجة ب ٧٥٠ مركبة مدنية الطراز من مختلف الانواع لتأمين الدعم الكافي لجميع عناصر البعثة .

١٣ - وأشارت سلطات بلغراد الى أن القوة ستضطر الى استخدام عشرة قطارات يتكون كل منها من ٣٨ عربة وذلك بالمجان . ولا تزال المفاوضات جارية بشأن التفاصيل ، ولكن هذا العرض سيسهل كثيرا نشر المعدات الثقيلة والدعم السوقي بعد ذلك في مسرح العمليات . وليس من المتوقع تقديم أي أغذية أو وقود وبدون تكلفة . على أن ثمة ما يدعو الى التفاؤل بأن الأغذية والوقود ستتوفر بضمن . وسيكون استهلاك الوقود كبيرا بسبب مهمات الدورية العديدة والمسافات الطويلة نسبيا في أرض صعبة . وقد أعلنت جميع الأطراف أنها غير قادرة على تقديم الوقود بالمجان بسبب المصاعب الاقتصادية التي يعانيونها ، وهناك في بعض الحالات أيضا نقص شديد في الوقود محليا .

١٤ - وفيما يتعلق بالنقل الجوي ، ستكون احتياجات قوة الحماية كبيرة أيضا . أولا ، قد كان لقرار إقامة مقر قوة الحماية في سراجيفو آثار كبيرة من ناحيتي التشغيل والتكلفة بسبب بُعدها عن بلغراد وزغرب وعن المنطقة الرئيسية للعمليات . ثانيا ، ستضطر قوة الحماية الى الاعتماد اعتمادا كبيرا على طائرات الهيلوكوبتر والطائرات الشابطة الاجنحة . وسيلزم لسفر فرق القيادة طائرتان نفاثتان من طراز لير الشابطة الاجنحة . وستلزم خمس طائرات نقل متوسطة الحجم من طراز هيركوليز لعمليات إعادة النقل والتموين بين مسارح العمليات ، وانتقال الاحتياطيين وتنفيذ خطط إخلاء القطاع والمقر . ومن الضروري وجود خمس طائرات هيلوكوبتر من طراز هيوى المتوسطة الحجم لنقل الاحتياطيين وإجلاء الجرحى وعمليات النقل والتموين ، ولاسيما في الشتاء . ولكن الزيادة الناتجة عن ذلك يعوضها تخفيض عدد طائرات الهيلوكوبتر الخفيفة اللازمة

من طراز B0105 ، من ٢٢ الى ١٦ طائرة . وتلزم هذه الطائرات كذلك لعمليات الاتصال والاستطلاع وإجلاء الجرحى . وسيكون دورها الاستطلاعي هاما بوجه خاص في الشتاء بسبب صعوبة الارض وكثرة الممرات والدروب الصغيرة في المناطق التي تحميها الامم المتحدة . ثالثا ، هناك قيود كبيرة مفروضة في الوقت الحاضر على حرية الملاحة الجوية لقوة الحماية ، واذا ما استمرت هذه القيود فسيكون لها آثار ضارة جدا على قدرتها من ناحية العمليات وعلى فعاليتها من ناحية التكلفة . على أن قوة الحماية تسعى جاهدة الى حل هذه المشاكل بالتعاون مع منظمة الطيران المدني الدولي .

١٥ - جرت عدة جولات من المفاوضات مع السلطات الاتحادية ، ومع سلطات البوسنة - هيرتسكوفينا وكرواتيا ، للتوصل الى ترتيبات بشأن مركز القوات . وقد صيغت مشاريع هذه الترتيبات على غرار أحكام الاتفاق النموذجي (A/45/594) . وقد تم التوصل الى اتفاق مع سلطات البوسنة - هيرتسكوفينا . ومن المأمول أن يتم التوصل الى اتفاق دون أي مزيد من التأخير في الجولتين الاخيريتين من المفاوضات .

#### ملاحظات

١٦ - وأكد جميع المحاورين لقائد القوة الحاجة الى وزع قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة في أقرب وقت ، على نحو ما هو مطلوب في الفقرة ٢ من منطوق القرار ٧٤٣ (١٩٩٢) . وأشاطرهم احساسهم بالحاج الامر . فما يزال وقد إطلاق النار هشا ، ويبلغ متوسط الانتهاكات المدعي بحدوثها حوالي ١٠٠ يوميا وتجاوزت ٢٠٠ في بعض الاحيان . وبلغ نطاق بعضها حدا كان يمكن أن يؤدي الى نشوب معارك خطيرة . وقد زادت حدة التوترات أخبار ، لم تثبت محتها كلها ، بأن أشخاصا من جنسيات مختلفة طردوا من منازلهم . وثمة مخاطر جدية في أي تأخير آخر في الوزع الكامل لقوة الحماية التابعة للأمم المتحدة . وكما طلب في الفقرة ٤ من منطوق القرار ٧٤٣ (١٩٩٢) ، أرفق كمرفق أول خطة لتنفيذ الوزع الكامل . وتبين الخطة المصاعب التي نشأت ، لاسباب تتعلق بالميزانية الى حد كبير . في وضع الترتيبات اللازمة لنقل بعض الكتائب البعيدة ومعداتنا الى يوغوسلافيا . ونتيجة لذلك ، لن يجري وزع قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة بالكامل حتى منتصف أيار/مايو ١٩٩٣ ، بافتراض أن مجلس الامن سيتخذ قرارا مبكرا جدا للإذن بالوزع الكامل .

١٧ - وعلى نحو ما طلبت أيضا الفقرة ٤ من منطوق القرار ٧٤٣ (١٩٩٢) ، أرفق أيضا ، كمرفق ثان ، بيانا منقحا للإشار المالية . وهذه تقل الآن بنحو ٤ في المائة عن

التقدير الأولي البالغ ٦٣٣,٦ مليون دولار (الاجمالي) الوارد في الوثيقة S/23592/Add.1 المؤرخة في ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٢ . وينبغي التأكيد على أن هذه الأرقام ما تزال أولية وإرشادية . وقد أعدت هذه الأرقام على أساس استطلاع متقدم قام به عدد محدود من الموظفين العسكريين والمدنيين بإحدى حد من الدعم الإداري ودعم السوقيات . وحتى تمّ الوزن الكامل ، فسُكِّل اختصاصيون من الأمانة العامة بمهمة وضع بيان مفصل بدرجة أكبر بكثير للتكلفة التي ستترتب على تنفيذ الخطة التشغيلية . وكما ذكرنا من قبل ، تستمر المفاوضات مع شتى الأطراف اليوغوسلافية لأقناعها بتوفير مزيد من السلع والخدمات لقوة الحماية بدون تكلفة للأمم المتحدة . وأقوم أنا وهيئة أركانها ، وسنظل نقوم ، ببذل كل جهد ممكن لإنهاء هذه المفاوضات نهاية مثمرة . وسيظهر أثر نتائج هذا العمل الإضافي في الميزانية التي ستقدم إلى الجمعية العامة في بداية دورتها السابعة والأربعين .

١٨ - وعلى ضوء هذا التقرير ، أطلب الإذن العاجل من مجلس الأمن بالشروع على الفور في الوزن الكامل لقوة الحماية التابعة للأمم المتحدة وفقا للخطة الواردة في المرفق الأول .

المرفق الاول

تنفيذ خطة وزع قوة الحماية التابعة  
للأمم المتحدة

الوحدة/القسم

التاريخ

وصول قائد قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة والاعضاء  
الرئيسيين في هيئة أركانه في بلغراد

٨ آذار/مارس

وصول عناصر متقدمة من الوحدات العسكرية الوطنية في  
بلغراد

بحلول ١٥ آذار/مارس

وزع كامل لما يلي :

بحلول ٢٨ آذار/مارس

- أفراد قوة المقر ،
- أفراد قطاع المقر ،
- ١٠٠ مراقب عسكري ،
- حوالي ١٥٠ مراقبا من الشرطة المدنية ،
- سرية مقر - السويد
- وحدة مراقبة الحركة - النرويج
- كتيبة هندسية - كندا

كتيبة سوقيات - فرنسا

بحلول ٤ نيسان/ابريل

كتيبة إشارة - هولندا

كتيبة مشاة - بلجيكا/لكسمبرغ

بحلول ١١ نيسان/ابريل

كتيبة مشاة - كندا

كتيبة مشاة - الدانمرك

كتيبة مشاة - فرنسا

كتيبة إنشاءات - فنلندا

٨٥ مراقبا آخر من الشرطة المدنية



|                                     |   |
|-------------------------------------|---|
| بخلول ١٨ نيسان/ابريل                | وحدة سيارات إسعاف مؤقتة - النرويج<br>كتيبة مشاة - روسيا<br>كتيبة مشاة - بولندا<br>كتيبة مشاة - تشيكوسلوفاكيا<br>٩٥ مراقبا آخر من الشرطة المدنية |
| بخلول ٢٥ نيسان/ابريل                | كتيبة مشاة - نيبال  |
| بخلول الاسبوع الاول من<br>ايار/مايو | وحدة سيارات إسعاف - المملكة المتحدة<br>كتيبة مشاة - الارجننتين<br>كتيبة مشاة - الاردن   |
| بخلول منتصف ايار/مايو               | كتيبة مشاة - كينيا<br>كتيبة مشاة - نيجيريا<br>الـ ٢٠٠ مراقب الباقية من الشرطة المدنية .   |

## المرفق الثاني

التقديرات المنقحة لتكاليف قوة الحماية التابعة  
للأمم المتحدة

١ - استنادا الى المعلومات المقدمة من فريق الاستطلاع البري المتقدم التابع لقوة الحماية التابعة للأمم المتحدة ، يمكن الآن رؤية التغييرات العديدة التي ستلحق بخطة وزع وتشغيل القوة . وبعضها يؤثر على الميزانية في حين لا يؤثر البعض الآخر عليها . والمقدر حاليا حدوث تخفيض صاف في المصاريف المقدرة يبلغ قدره ٢٦ مليون دولار من التكاليف المقدرة الواردة في الوثيقة S/23592/Add.1 .

٢ - ومن الواضح الآن أن الافتراضات التي قدرت على أساسها التكلفة الأصلية الواردة في تلك الوثيقة يمكن تغييرها فيما يتعلق بعدد الموظفين المدنيين ، وسرعة وزع مراقبي الشرطة المدنية وحجم مدفوعات بدل الإعاشة . وتقدر الآن الوفورات في مدفوعات بدل الإعاشة بمبلغ ١١,٢ مليون دولار (المراقبون العسكريون ، والشرطة المدنية والموظفون الدوليون) . ويشمل ذلك الوفورات المتحققة من جراء التأخير المتعمد في وزع الشرطة المدنية والوفورات المتحققة بسبب تخفيض عدد الموظفين المدنيين . ويورد أدناه تفصيل للتقديرات المنقحة للتكاليف حسب وجوه الإنفاق الرئيسية .

قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة  
تقدير التكاليف حسب أوجه الإنفاقأوجه الإنفاق (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

| ١ - القسم العسكري |  |
|-------------------|--|
| (أ)               | المراقبون العسكريون ٥ ٠٢٤                  |
| (ب)               | ضباط الاتصال ١ ٤٥٣                         |
| (ج)               | أجور وبدلات أفراد الوحدات العسكرية ١٧٣ ٦٣١ |
| (د)               | تكاليف أخرى تتعلق بالوحدات العسكرية ٩٠ ١١١ |

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

أوجه الإنفاق

|         |  |
|---------|--|
| ٢٣ ٨٧٠  | ٢ - مراقبو الشرطة العسكرية                   |
| ٣٣ ٩٩١  | ٣ - الموظفون المدنيون                        |
| ١٢٢ ٠٥٤ | ٤ - منشآت                                    |
| ٣٦ ٨٣٦  | ٥ - عمليات السيارات                          |
| ٧٠ ٣١٧  | ٦ - عمليات الطائرات                          |
| ٥ ٣٩٤   | ٧ - الاتصالات                                |
| ٥ ٣٣١   | ٨ - معدات متنوعة                             |
| ١١ ٩٤٦  | ٩ - لوازم وخدمات                             |
| ٣٠ ٠٤٣  | ١٠ - نقل                                     |
| ٣٠٠     | ١١ - نظام المعلومات الإدارية المتكاملة       |
| ٢ ٩٣٧   | ١٢ - حساب دعم عمليات صيانة السلم             |
| ٤ ٣٩٦   | ١٣ - الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين |
| ٦٠٧ ٥١٣ | التقدير الكلي (الإجمالي)                     |

-----